

Distr.: General
24 October 2008

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الخامسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى
البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ١٦ - ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩
البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا السياسة العامة: حالة البيئة

تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها

تقرير المدير التنفيذي

الموجز

يقدم هذا التقرير لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي خلال دورته الخامسة والعشرين
إعمالاً للفقرة ١٠ من المقرر ٨/٢٤ الصادر في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧. ويوجز الأنشطة التي اضطلع
بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) في سياق تنفيذ ذلك المقرر.

تنفيذ المقرر ٨/٢٤ بشأن تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها

تقرير المدير التنفيذي

أولاً - الإجراء المقترح أن يتخذه المجلس

١ - قد يرغب مجلس الإدارة النظر في اعتماد مقرر على نسق الخطوط التالية:

إن مجلس الإدارة،

إذ يستذكر المقرر ٨/٢٤ (تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها) الصادر في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧،

وإذ يستذكر أيضاً الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ التي رحب بها بمقتضى المقرر د.١ - ٣/١٠ (الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣) الصادر في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨،

وإذ يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي الذي يلخص فيه الأنشطة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق تنفيذ المقرر ٨/٢٤ فيما يتعلق بكل أولوية وهدف من الأولويات والأهداف الشاملة.

ثانياً - مقدمة

٢ - أسند إهتمام كبير لاحتياجات أفريقيا الخاصة أثناء الدورة الرابعة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي من خلال المقرر ٨/٢٤. وكان الرئيس موي كيباكي رئيس جمهورية كينيا قد دعا المجلس/المنتدى وأمانة اليونيب، نيابة عن إقليم أفريقيا، إلى جعل السنوات القادمة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩) السنوات الرئيسية لأفريقيا. واستجاب المجلس لهذا الطلب بأن أكد ضرورة مواصلة تعزيز تقديم "الدعم لأفريقيا، على النحو المحدد في المقرر د.١ - ٢/٥ الصادر في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨، مع مراعاة الوضع الحالي للإقليم واحتياجاته". وعلى ذلك دعا المجلس/المنتدى "المدير التنفيذي إلى العمل بصورة وثيقة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، ومجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه، ومنتدى الوزراء الأفارقة المعني بالطاقة، ولجنة الطاقة الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في جهودها لتنفيذ عمليات التقييم الموجهة نحو السياسات".

٣ - وقد أسند إهتمام خاص لمشاكل أفريقيا بنسق واحد في الاتفاقات التي تم التوصل إليها في العديد من اللقاءات الدولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، ومؤتمر الأمم المتحدة الدولي بشأن السكان والتنمية لعام ١٩٩٤، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاجن عام ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع بشأن المرأة الذي عقد في بيجين عام ١٩٩٥، ومؤتمر الألفية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بشأن الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وقد أسند الاجتماع الرفيع المستوى في إطار الأمم

المتحدة لعام ٢٠٠٨ بشأن الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، والقرارات التي صدرت مؤخراً عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بشأن تعرض أفريقيا للتغيرات البيئية العالمية، والقرارات التي اتخذها الفريق المشترك لمؤتمر قمة الدول الثمان والاتحاد الأوروبي لدعم أفريقيا، درجة عالية من الإلحاح للحاجة إلى مضاعفة قوة الدفع للعمليات ذات الصلة التي تشمل القارة بأكملها ولزيادة الدعم الحالي لعمل مؤسسات الوحدة الأفريقية المشار إليها أعلاه لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن القضايا البيئية.

٤ - ويركز اليونيب جهوده، في إطار استراتيجيته المتوسطة الأجل، على ست أولويات مواضيعية شاملة هي تغير المناخ، والكوارث والمنازعات، وإدارة النظم الإيكولوجية، والإدارة البيئية الرشيدة، والمواد الضارة والنفايات الخطرة، وكفاءة الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد أعد هذا التقرير في سياق هذه الأولويات المواضيعية الست.

ثالثاً - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الشاملة في أفريقيا

ألف - تغير المناخ

٥ - كان هدف اليونيب في مجال تغير المناخ يتمثل في مساعدة البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ من خلال الحد من جوانب الضعف وبناء المقاومة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية. كما أسهم في الجهود الرامية إلى التخفيف من تغير المناخ من خلال دعم عمليات التحول إلى المصادر النظيفة والمتجددة للطاقة، وتحقيق كفاءة الطاقة، ومن خلال معالجة عمليات إزالة الغابات وتدهور الأراضي. ونظراً لهذه الجهود ضمن غيرها من العوامل، تعمل أفريقيا الآن على وضع خريطة طريق مناخية تستند إلى رؤية القارة المشتركة بشأن التكيف والتخفيف. ومن المتوخى أن تتضمن خريطة الطريق موقفاً إفريقياً موحداً وإطاراً شاملاً لبرامج تغير المناخ الأفريقية. ويهدف الإطار الشامل إلى تجميع المبادرات والبرامج الإفريقية الحالية في مجال تغير المناخ لضمان التنسيق والتناسق في تنفيذ واستعراض المبادرات المتعلقة بتغير المناخ وخطط التنمية المستدامة على جميع المستويات في أفريقيا.

١ - موجز الأنشطة

٦ - كانت مساعدة أفريقيا على تقييم أسواق الكربون المتنامية وعلى حماية اقتصاداتها من التقلبات المناخية تشكل جزءاً رئيسياً من مبادرات اليونيب في الإقليم خلال الفترة قيد إعداد التقرير.

٧ - ففي إطار مشروع تنمية القدرات على الأخذ بألية التنمية النظيفة، عمل اليونيب، في شراكة مع آخرين، على بناء مهارات ومعارف البلدان والشركات فيما يتعلق بتصميم خطط الطاقة وتقديمها وضمان الطابع الأكثر نظافة ومواءمة للبيئة. واستهدفت المرحلة الأولى (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦) كوت ديفوار ومصر وغانا والمغرب وموزامبيق وأوغندا، وشملت المرحلة الثانية (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩) الجزائر وموريشيوس وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٨ - ويدعم المشروع الخاص بتمويل الكربون لتحقيق الطاقة المستدامة في أفريقيا وضع مشاريع آلية التنمية المستدامة المقدمة من الكاميرون وغانا ومالي وموزامبيق وزامبيا في حين يعزز المشروع الخاص بتمويل الكربون لأغراض الزراعة والزراعة المختلطة بالغابات والصون، والعمل في مكافحة إزالة

الغابات، استخدام تمويل الكربون في قطاعي الزراعة والغابات. وتشمل البلدان المشاركة بنن والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجايبون ومدغشقر ومالي والسنغال.

٩ - كما قدم اليونيب الدعم لتطوير قطاع الطاقة السليم من الناحية البيئية من خلال مختلف المبادرات بما في ذلك منتدى وزراء الطاقة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، يتولى مشروع بشأن تطوير منشآت الطاقة الريفية في أفريقيا دعم عملية إقامة منشآت وقطاع أعمال للطاقة المستدامة في كل من غانا والسنغال ومالي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. وفي نفس الوقت، تشارك شبكة المراكز الوطنية للإنتاج النظيف التي أنشئت في إطار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعميم كفاءة الطاقة. وقد أنشئت هذه المراكز في كينيا ومصر وإثيوبيا وغانا والمغرب وموزامبيق وجنوب أفريقيا وتونس وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي.

١٠ - ويقدم اليونيب الدعم لوضع معايير الاستدامة بشأن إنتاج الوقود الحيوي وضمان استيفاء هذه المعايير المستويات البيئية والاجتماعية المقبولة. وفي نفس الوقت، يعمل المشروع المشترك بين اليونيب ومرفق البيئة العالمية لخفض الانبعاثات من قطاع النقل في دار السلام، تنزانيا، عن طريق تصميم وتنفيذ نظام العبور السريع بالأتوبيسات وتحسين مرافق التدوير. ويسعى مشروع آخر مشترك بين مرفق البيئة العالمية واليونيب إلى إنشاء سلسلة إمدادات مستدامة للنظم الكهربائية الضوئية الشمسية في إثيوبيا وإرتيريا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وساعد مرفق القروض الشمسية في إقليم جنوب البحر المتوسط الآلاف من الأسر في تنزانيا على الحصول على سخانات المياه العاملة بالطاقة الشمسية. ويجري توسيع برنامج مماثل ليشمل المغرب وبلدان أخرى.

١١ - وفي شرق أفريقيا، تقدم الموارد التقنية والمالية للتمكين من استغلال إمكانيات الطاقة الحرارية الأرضية في الوادي المتصدع تشمل بلداناً تمتد من كينيا إلى جيبوتي. وأطلقت مبادرة جديدة مشتركة بين مرفق البيئة العالمية واليونيب لمساعدة صناعة الشاي في بلدان شرق أفريقيا على استخدام الطاقة الهيدرولوجية الصغيرة النطاق في إمداد الشبكات الوطنية. ويهدف برنامج التوليد المشترك للحرارة والطاقة في أفريقيا إلى تركيب ما لا يقل عن ٦٠ ميغاوات من مولدات الحرارة والطاقة في شرق وجنوب أفريقيا (إثيوبيا وكينيا وملاوي والسودان وسوازيلند وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة).

١٢ - ووضع اليونيب كذلك مشروعاً لبناء القدرات وتحسين المقاومة في البلدان الأفريقية للتعامل مع الإجهاد المائي والتكيف مع تغير المناخ. ولهذا المشروع الذي تدعمه وزارة العلوم والتكنولوجيا في الصين أربعة مكونات هي تجميع المياه، إعادة استخدام الماء العادم في ري المزارع الشجرية، ونظام الإنذار المبكر بالجفاف، والتكيف مع حالات الجفاف وإدارة النظم الإيكولوجية المستدامة العابرة للحدود في بحيرة تنجانيقا. وتشمل التغطية الجغرافية للمشروع بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر والجمهورية العربية الليبية والمغرب وموزامبيق ورواندا وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا.

١٣ - كما شارك اليونيب في وضع برامج مشتركة بشأن البيئة وتغير المناخ في إطار النافذة المواضيعية لأغراض البيئة وتغير المناخ في صندوق الإنجازات لأهداف الأمم المتحدة للألفية المشتركة بين أسبانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل من مصر وإثيوبيا وموزامبيق.

١٤ - ووفر اليونيب التيسير والمدخلات التقنية خلال عقد المائدة المستديرة للوزراء الأفارقة بشأن تغير المناخ في كمبالا على هامش اجتماع رؤساء حكومات الكومونولث. وييسر اليونيب عقد الاجتماع التحضيري لفريق المفاوضين الأفارقة في أوجا عام ٢٠٠٧ قبل الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول كيوتو. وقدمت معلومات موجزة لفريق المفاوضين الأفارقة عن نتائج الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة مع تركيز خاص على تغير المناخ وهي الدورة التي عقدت في جوهانسبرج في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

١٥ - وقدم اليونيب الدعم ومدخلات موضوعية للدورة الثانية عشرة التي حققت نجاحاً باهراً. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية في مقررهما المكون من جزئين بشأن تغير المناخ الذي يغطي كلاً من تحضيرات أفريقيا لتحديد موقف تفاوضي مشترك بشأن النظام الدولي الشامل لتغير المناخ بعد عام ٢٠١٢، وإطار شامل لبرامج تغير المناخ الأفريقية. وتعزيزاً لهذا المقرر، أجريت مناقشات أولية مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن تحديد موقف مشترك لأفريقيا عن تغير المناخ. ويعاون اليونيب في تيسير تنفيذ هذا المقرر، ضمن آخرين، ويقدم الدعم لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

١٦ - ومع تحقق قوة دفع للجهود الدولية الرامية إلى صياغة صك قانوني جديد ليخلف بروتوكول كيوتو بعد عام ٢٠١٢، اتضحت للجميع الحاجة إلى بيانات دقيقة ومتسقة وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي بشأن انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى الوطني، والجهود التي تبذل للتكيف بصورة كافية مع الآثار المعاكسة لتغير المناخ. وعلى الرغم من أن اليونيب لم يدعم في السابق سوى ١٤ بلداً أفريقياً في الإعداد للحولة الأولى من التقارير الوطنية، فإن حافظته الحالية المتعلقة بأفريقيا تشمل ٢٤ بلداً وقد تزداد عن ذلك في المستقبل وذلك بالدرجة الأولى نتيجة لتزايد عدد الطلبات. وتشتمل القطاعات الاقتصادية الرئيسية المعرضة التي تناولها إطار الإبلاغ الوطني، أمن الطاقة وصحة البشر والمناطق الساحلية والسياحة. ويواصل اليونيب تقديم الدعم بنشاط لهذه البلدان لاغتنام الفرصة لإعداد تقارير المناخ الوطنية بغرض بناء القدرات المؤسسية والمنهجية على البدء في إدراج عمليات التكيف والتخفيف ذات الصلة بتغير المناخ في أطر التخطيط الإنمائي والبرامج والميزانيات.

باء - الكوارث والمنازعات

١٧ - يتمثل هدف عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال في بناء القدرات الوطنية على التقليل إلى أدنى حد من الأخطار التي تتعرض لها رفاه البشر نتيجة لأسباب بيئية، وعواقب المنازعات والكوارث من خلال اعتماد نهج متكامل يتضمن الحد من جوانب الضعف والمخاطر والاستجابة لحالات الطوارئ والانتعاش وبناء السلام. وقد أسهم عمل اليونيب في تعزيز القدرات الوطنية على الإدارة البيئية عن طريق بناء المؤسسات، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتقديم المساعدات القانونية التقنية، وإدارة المعلومات البيئية، وإدراج الشواغل البيئية وتدابير الحد من المخاطر في برامج إعادة التعمير.

١ - موجز الأنشطة

١٨ - تتمثل إحدى المناسبات الرئيسية خلال الفترة قيد إعداد التقرير في إصدار وتوزيع تقرير التقييم البيئي بعد انتهاء النزاع في السودان في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وهو ما يمثل النجاح في استكمال أكبر عملية تقييم بعد إنتهاء النزاع يجريها اليونيب على الإطلاق. وقد طلب من اليونيب، كعملية متابعة للتقرير، تنفيذ برنامج بيئي على المستوى الوطني في السودان وفي جنوب السودان وفي دارفور. ويهدف البرنامج إلى بناء قدرات السلطات الوطنية وموظفي الأمم المتحدة على استخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وإصلاح المناطق التي تعاني من التدهور.

١٩ - واضطلع اليونيب أيضاً بطائفة عريضة من أنشطة إزكاء الوعي وبناء القدرات في ليبيريا. وواصل اليونيب توفير بناء القدرات العملية ودعم التدريب لهيئة حماية البيئة من خلال توفير حلقات العمل التدريبية بشأن أساسيات تقنيات التفتيش البيئي. وقدم اليونيب الدعم لوضع التشريعات البيئية، وتنفيذ أحكام تقييم الآثار البيئية. وبدأ في إجراء مشاورات مع مبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيب فيما يتعلق بتوفير الدعم التقني لوضع أول استراتيجية للحد من الفقر في ليبيريا. وعلاوة على ذلك، عمل المكتب البرنامجي لليونيب في منروفيا لبناء القدرات بشأن رصد البيئة وصون التنوع البيولوجي وإدارة النفايات.

٢٠ - وبناء على طلب من نيجيريا، وضع اليونيب مشروعاً لتقييم أكثر من ٣٠٠ موقع متأثر بالنفط في منطقة أوجوني في دلتا النيجر. ويعتبر مشروع التقييم البيئي لأراضي أوجوني الأول من نوعه الذي يضطلع به اليونيب. ويهدف المشروع إلى تقييم الأضرار البيئية الناجمة عن التنقيب عن النفط واستخلافه في أراضي أوجوني، ولتقديم توصيات مفصلة خاصة بالموقع بشأن عمليات التنظيف والأحياء البيئي. وسوف يتألف تدخل اليونيب من إجراء دراسة بيئية شمولية لوضع معلومات خط الأساس الضرورية عن حالة المشكلة. وسيطرح تقرير التقييم توصيات ومقترحات محددة بشأن أعمال العلاج.

٢١ - وأوفدت سلسلة من بعثات التخطيط خلال هذه الفترة لمناقشة ووضع عمليات التقييم البيئي والأنشطة الأخرى المتعلقة بالانتعاش المبكر التي ستنفذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وشرع اليونيب في ٢٠٠٨ في أنشطة بشأن التشريعات الوطنية وتقييم ما بعد النزاع، وبناء القدرات على صون وإدارة الموارد البيئية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستوفر الأنشطة أيضاً الدعم البيئي لفريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) وفي رواندا، سوف ييسر إجراء تقييم بيئي استشاري وتحليل لأنماط استخدام الأراضي، والتوسع العمراني والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في البلد. وسيسهم المشروع كذلك في رواندا فيما يعرف "بوحددة العمل في الأمم المتحدة" ويساعد في ضمان إدراج الاحتياجات البيئية بالكامل في جدول أعمال التنمية.

٢٢ - واستجابة لحاجة إقليم وسط أفريقيا الفرعي، واصل اليونيب تقديم الدعم لمركز إدارة الكوارث في وسط أفريقيا الذي يوجد مقره في الكونغو. ويهدف المركز إلى بناء قدرات بلدان الإقليم الفرعي في مجال إدارة الكوارث. ونفذ عدد من الأنشطة أيضاً لمتابعة عملية دفن النفايات السامة في

كوت ديفوار عام ٢٠٠٦، والمقرر الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود خلال اجتماعه الثامن والذي طلب من الأطراف توفير المساعدة التقنية والمالية لكوت ديفوار لمساعدتها في تنفيذ خطتها للطوارئ.

٢٣ - ونظمت دورة تدريبية عن الحد من مخاطر الكوارث عقدت كجزء من برنامج القيادة البيئية للشباب من البلدان الأفريقية، في شنغهاي، الصين من ١٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ بهدف توفير التدريب على القيادة المتخصصة لبناء قدرات شباب علماء البيئة من البلدان النامية في عدد من المجالات البيئية.

جيم - إدارة النظم الإيكولوجية

٢٤ - يعمل اليونيب على الترويج لنهج متكامل شامل إزاء إدارة النظم الإيكولوجية لإصلاح الانخفاض في خدمات النظم الإيكولوجية وتحسين مقاومة هذه النظم للتأثيرات الخارجية مثل تدهور الموائل، والأنواع الغازية وتغير المناخ والتلوث والإفراط في الاستغلال. وتتضمن الفقرات التالية موجزاً للأنشطة ذات الصلة.

١ - المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية

٢٥ - بدأ اليونيب مشروعاً في نيروبي للحد من الانبعاثات من إزالة الغابات في البلدان النامية. وعلاوة على خفض الانبعاثات، يهدف المشروع إلى التخفيف من وطأة الفقر والمحافظة على إمدادات المياه في الأنهار المؤدية إلى محتجز ماساي مارا الوطني في كينيا ومتمته سيرنيحي الوطني في جمهورية تنزانيا المتحدة. وسيوفر المشروع خطة إدارة وسبل معيشة بديلة ومصادر للدخل للمجتمعات المحلية من المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية من خلال تجارة الكربون والسياحة. كما اشترك اليونيب في وضع برامج مشتركة بشأن فرض الضرائب على استخدام النظم الإيكولوجية في السنغال في إطار صندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - انخفاض أعداد طائر البشروس وكتافتها في بحيرات الوادي المتصدع في شرق أفريقيا

٢٦ - بدأ العمل في تنفيذ مشروع يهدف إلى وضع استراتيجيات لمعالجة الانخفاض في أعداد طائر البشروس وكتافتها في البحيرات المالحة لضمان الإدارة البيئية المستدامة لبحيرات البشروس استناداً إلى نهج حوض مستجمعات المياه. وعمل المشروع كذلك على معالجة القضايا المحيطة بالنفوق الجماعي لطائر البشروس في بحيرات الوادي المتصدع. وركزت هذه المبادرة على بحيرتي ناكرو وإيمبنتايتا في كينيا. وأسفر ذلك عن تقرير يستعرض الدراسات المتعلقة بنفوق صغار البشروس في بحيرات الوادي المتصدع في كينيا، ووضع خطة عمل وطنية للمحافظة على صغار البشروس *Phoeniconaias minor* في كينيا.

٣ - التنوع البيولوجي والتجارة والبيئة

٢٧ - أطلقت في عام ٢٠٠٥ مبادرة تستغرق أربع سنوات بالاقتران مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لتقييم تحرير التجارة الزراعية وآثارها على التنوع البيولوجي في الكاميرون ومدغشقر وموريشيوس وأوغندا. ووضع اليونيب في عام ٢٠٠٧ دليلاً مرجعياً بشأن إدراج اعتبارات التنوع البيولوجي في عمليات تقييم سياسات التجارة الزراعية. ويجري حالياً تنفيذ مبادرة تستغرق عامين بصورة مشتركة بواسطة فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية (في إطار اليونيب ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية)، وأمانة الاتفاقية المعنية بالتجارة الدولية بالأنواع المعرضة للخطر من الحيوانات والنباتات البرية، ومعهد الدراسات العليا في جنيف المعني بالدراسات الدولية والإنمائية. وقد أطلقت مبادرة استعراض السياسات التجارية بالحيوانات والنباتات البرية الوطنية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لدعم جهود الأطراف في الاتفاقية على استعراض سياساتهم الوطنية المتعلقة باستخدام عينات من الأنواع المدرجة في الاتفاقية والاتجار بها. ووضع مشروع إطار لاستعراض السياسات التجارية خلال المرحلة الأولى من المبادرة. وفي عام ٢٠٠٧، دخلت المبادرة مرحلتها الثانية مع إطلاق مشروعين رائدين في مدغشقر وأوغندا.

٤ - المياه

٢٨ - أسند اهتمام متزايد من جانب الحكومات الأفريقية واليونيب للتحديات التي تواجه السياسات والبرامج المتعلقة بالمياه في أفريقيا خلال الفترة قيد إعداد التقرير وتحقق تقدم كبير ولا سيما من خلال الدعم المؤسسي المقدم من اليونيب لمجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه. كما قدم الدعم لتنفيذ المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بما في ذلك مرفق المياه الأفريقي الذي يوفر التمويل الإضافي لعدد مختار من مشاريع المياه، والمبادرة المتعلقة بإمدادات المياه والتصالح في المناطق الريفية، وبرنامج المياه من أجل المدن الأفريقية في إطار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومبادرات موارد المياه العابرة للحدود وجوانب الضعف في السياسات الهيدرولوجية في أفريقيا.

٢٩ - وخلال هذه الفترة، اضطلع اليونيب، بوصفه رئيساً لفريق أفريقيا في مبادرات آلية مبادرات الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق المشترك بين الوكالات بشأن موارد المياه، بدور رئيسي في تشجيع الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة على إيلاء المزيد من الاهتمام لقطاع المياه. وقدم اليونيب كذلك الخدمات لمجلس إدارة مرفق المياه الأفريقي الذي يستضيفه مصرف التنمية الأفريقي. وشارك اليونيب، بهذه الصفة، في حلقة العمل الخاصة بأصحاب المصلحة في مرفق المياه الأفريقي التي نظمت في أديس أبابا، وفي الاجتماعين السادس والسابع لمجلس إدارة المرفق في تونس وما سيرد على التوالي. ويتمثل أحد الإنجازات التي حققتها المرفق خلال هذه الفترة في استعراض أنشطته والنتائج التي حققتها حتى الآن، وفي وضع برنامج عمل جديد لمدة سنتين، من خلال عملية تشاورية، للتصدي للتحديات التي حددت.

٣٠ - وبغية بيان إمكانيات تجميع مياه الأمطار في زيادة الموارد المائية، وضع اليونيب والمركز العالمي للزراعة المختلطة بالغابات خرائط لنظم المعلومات الجغرافية لكل من بوتسوانا، وإثيوبيا، وكينيا،

وملاوي، وموزامبيق، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا وزمبابوي. وأظهر تحليل للخرائط أن مياه الأمطار تنطوي على إمكانات كبيرة لزيادة المياه العذبة. ووضع برنامج لتجميع مياه الأمطار على نطاق أفريقيا، وقدم للاستعراض النظر في أسبوع المياه الأول الذي أقيم في تونس في آذار/مارس ٢٠٠٨. وفي نفس الوقت، واصل اليونيب تقديم الدعم لمشروع رائد عن تجميع مياه الأمطار في كاجيادو، كينيا، في سياق تنفيذ برنامج إدارة النظم الإيكولوجية الذي يهدف إلى الحد من الفقر، وتعزيز سبل العيش.

٣١ - وبدأ اليونيب عملية تنفيذ مشروع بتكلفة ٢,٣ مليون دولار للنهوض بإدارة المياه وحوكمتها في البلدان الأفريقية من خلال الدعم المقدم لوضع وتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه الممول جزئياً من الاتحاد الأوروبي. وبدأ التنفيذ في أوائل ٢٠٠٨ وسوف يستمر لمدة ثلاث سنوات. وتتواصل الأنشطة حالياً في البلدان المستهدفة وهي غامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو وسيراليون (وضع خطط طريق للتخطيط لإدارة المتكاملة لموارد المياه) وكوت ديفوار، وليبيريا، وتوغو (التخطيط لإدارة المتكاملة لإدارة المياه).

٣٢ - وعلاوة على ذلك، شرع اليونيب في مشاريع بشأن إحياء النظم الإيكولوجية في نظام شبكة بحيرة ماجويين في مالي، والتكيف مع تغير المناخ في مستجمع مياه شيكواكوالا في موزامبيق، وتحسين مقاومة النظم الإيكولوجية في حوض نهر تانا في كينيا.

٥ - الزراعة المستدامة

٣٣ - يركز المشروع المشترك بين مرفق البيئة العالمية واليونيب في إثيوبيا وكينيا ومالي، على صون أعشاب الجرامينيا وما يتصل بها من مفصليات لأغراض التنمية الزراعية المستدامة في أفريقيا لزيادة فهم العلاقات بين حشائش معينة والحشرات، والترويج للتطبيقات العملية لهذه المعارف. ويتمثل الهدف المباشر للمشروع في تحديد وتنفيذ تدابير الصون والإدارة اللازمة لتلافي خسائر التنوع البيولوجي من أعشاب معينة وصلتها بالحشرات، وصون هذه الموارد الوراثية القيمة في النظم الإيكولوجية وحوها في إثيوبيا وكينيا ومالي لإدارة الآفات ذاتية التنظيم وتحقيق الزراعة المستدامة.

٣٤ - ويبحث مشروع آخر نفذ في بنن وبوركينا فاسو وغانا وكينيا ومالي وأوغندا وزمبابوي في الوسائل الملائمة لتحسين فعالية نظم الزراعة التقليدية في صون التنوع البيولوجي ذي الأهمية المحلية والعالمية. وتتمثل بعض النتائج المباشرة للمشروع المعني بالإدارة المعتمدة على المجتمع المحلي للموارد الوراثية النباتية على مستوى الزراعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في استعداد المزارعين للمحافظة على أفضل الممارسات أو حتى اعتماد أو مواجعة ممارسات جديدة لتحسين نظم الزراعة التقليدية وفهم الدور الهام الذي تضطلع به في المحافظة على بقاء الأصناف الأرضية.

٦ - السلامة الأحيائية

٣٥ - بدأ تنفيذ المشاريع التوضيحية لتطبيق الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية بهدف مساعدة البلدان على الامتثال للالتزامات بوصفها أطرافاً في بروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الأحيائية، وتناول

السلامة الأحيائية وفقاً للاحتياجات والأولويات الوطنية بطريقة حصرية وتشاورية. ويدير مرفق البيئة العالمية/اليونيب حالياً هذه المشاريع في الكاميرون وكينيا وناميبيا وأوغندا مما سيساعد البلدان على وضع استراتيجيات وطنية للسلامة الأحيائية، وتخطيط مشاريع جديدة بشأن بناء القدرات على الإدارة السليمة للكائنات المحورة وراثياً والكائنات المحورة الحية ضمن جملة أمور.

٧ - صون القردة من الرتبة العليا

٣٦ - جرى خلال فترة إعداد هذا التقرير وضع الصيغة النهائية لاتفاق جديد بشأن صون الغوريلا في وسط وغرب أفريقيا مع خطة عمل تغطي التعليم والبحوث وحماية الغابات. وسوف يدعم هذا الاتفاق الملزم قانوناً برنامجاً عاجلاً للصون والتنمية المستدامة في إطار الشراكة في مشروع المحافظة على حياة القردة من الرتبة العليا، والتي هي تحالف يضم أكثر من ٣٠ حكومة ووكالة من وكالات الأمم المتحدة والعديد من الهيئات الطوعية. وتغطي خطة العمل التعليم والبحوث وحماية الغابات. وبناء على طلب الدول المعنية، يربط الاتفاق الجديد صون الغوريلا بصورة صريحة بأهداف شراكة الغابات في حوض الكونغو.

٨ - إصلاح تدهور الأراضي الجافة

٣٧ - بغية المساعدة في زيادة الترويج للعناية بالأراضي الجديدة وإدارة النظم الإيكولوجية في الأراضي الجافة، واصل اليونيب تنفيذ المشروع المعني بنهج النظم الإيكولوجية إزاء إصلاح الأراضي الجافة في غرب أفريقيا والنهوض بسبل المعيشة في المناطق الريفية من خلال تدخلات إدارة الأراضي المعتمدة على الزراعة المختلطة بالغابات، وهو المشروع الذي تموله الترويج وينفذ بالتعاون مع المركز العالمي للزراعة المختلطة بالغابات وجامعة فلوريدا وحكومات بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنگال. ويسعى المشروع إلى بناء قدرات العلماء الوطنيين، والعاملين في مجال التنمية ومنظمات المزارعين على استهداف ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وتنفيذها ورصدها.

٣٨ - وفي أفريقيا أيضاً، يعمل مشروع مرفق البيئة العالمية - اليونيب المعني بالتفاعل في بيئة الحيوانات البرية والثروة الحيوانية في الأراضي الجافة لتعميم صون التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الحيوانية عند التفاعلات بين النظم الإيكولوجية للإنتاج المختلط والمناطق المحمية في أفريقيا. وكان المشروع يدعم في بوركينا فاسو وكينيا أفراد المجتمع المحلي وقادة مجالات الصون من خلال سلسلة من حلقات العمل والتدريب على خطط إدارة الموارد المعتمدة على المجتمع المحلي، والاستيطان والرعي والقوانين المعتمدة على المجتمع المحلي، وإعادة زراعة الأراضي المتدهورة، والإدارة المالية، وفهم الأسباب الجذرية للمنازعات الدائرة في منطقة المشروع، ووضع وتنفيذ آليات تسوية المنازعات، وتربية النحل، وإنتاج الدواجن، وإقامة الشبكات، وعمليات الضغط والتأثير.

٣٩ - وعلاوة على ذلك، بدأ تنفيذ مشروع لتشجير التلال الجرداء المتدهورة في مقاطعة ردهاما في إقليم تنجانيقا في أوغندا بغرض حماية مناطق التلال من التعرض لمزيد من التدهور عن طريق التشجير وتنفيذ خطط عمل مجتمعية لتحقيق الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

دال - الحوكمة البيئية

٤٠ - يتمثل هدف اليونيب في تعزيز الحوكمة البيئية على المستويات القطرية والإقليمية لمعالجة الأولويات البيئية المتفق عليها في الإقليم الأفريقي. ولذا اضطلع بعدد من الأنشطة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

١ - الإسهام في الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا

٤١ - عقدت خلال هذه الفترة اجتماعات تشاورية على المستوى الوزاري بشأن خطط العمل البيئية دون الإقليمية لشرق ووسط وجنوبي وشمال وغرب أفريقيا. وتمثلت الأهداف الرئيسية للاجتماعات في استعراض الخطط المصاغة بغرض أن يوافق عليها وزراء البيئة في الأقاليم الفرعية المختلفة، ولمناقشة طرائق تقديم الخطط إلى المجالس المختلفة للتجمعات الاقتصادية الإقليمية حسب مقتضى الحال. وقد وافق وزراء مختلف الأقاليم الفرعية على جميع الخطط.

٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك، واصل اليونيب، بدعم مالي من النرويج، تقديم المساعدة لحمسة بلدان رائدة لوضع خطط عملها الوطنية في إطار الشراكة: الكاميرون، وإثيوبيا، وغانا، والجمهورية العربية الليبية وموزامبيق.

٤٣ - وواصل اليونيب تقديم الدعم (الخدمات الاستشارية التقنية والسياساتية) إلى أمانة الشراكة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية لتنسيق عملية تنفيذ خطة العمل الشاملة وخطط العمل دون الإقليمية. كما قدم الدعم لإجراء تحليل السياسات لصياغة المواقف الأفريقية ووضع ملخصات سياساتية عن القضايا الرئيسية الناشئة مثل تغير المناخ. وقدم العون للتجمعات الاقتصادية الإقليمية لوضع السياسات والبرامج الرامية إلى تجميع وتنفيذ خطط العمل، فعلى سبيل المثال، حصلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على دعم لوضع بروتوكول يتعلق بالبيئة، وبرنامج السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية لإنشاء مرفق لتغير المناخ لدعم عملية إعداد ووضع المشاريع المؤهلة للحصول على قروض الكربون لتقديمها إلى آلية التنمية النظيفة. وقدم اليونيب الدعم أيضاً لتيسير تحسين التنسيق بين البرامج القطاعية للشراكة ولا سيما في مجالات البيئة والزراعة والبنية التحتية والعلوم والتكنولوجيا من خلال تشجيع البرامج المشتركة.

٢ - تقديم الدعم للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

٤٤ - يستضيف اليونيب أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة على أساس مؤقت. وفي هذا الصدد، يقدم اليونيب خدمات الأمانة لاجتماعات هذا المؤتمر بما في ذلك الاجتماعات فيما بين الدورات واجتماعات لجنة التقنية المشتركة بين الوكالات وفريق الخبراء. كما يقدم اليونيب الدعم التقني والموضوعي لتنفيذ بعض مقررات المؤتمر وبرنامج عمله لفترة السنتين.

٤٥ - وكان تنفيذ المقررات التي اتخذها المؤتمر خلال دورته العادية الحادية عشرة والأنشطة الأخرى ذات الصلة محور التركيز خلال الفترة قيد إعداد التقرير. وتضمنت المساعدات المقدمة من اليونيب الدعم لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر لفترة السنتين ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، عقدت في

أوجادوجو يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ دورة للمؤتمر بشأن برنامج الاستثمار الاستراتيجي المشترك بين منظمة أرض أفريقيا ومرفق البيئة العالمية عن الإدارة المستدامة للأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأسفر الاجتماع عن إعلان وزاري قدم إلى مجلس مرفق البيئة العالمية الذي اعتمده في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومن المتصور أن تمكن هذه الموافقة من تنفيذه مما يشير إلى تحقيق خطوة كبيرة في اتجاه ضمان الاستثمار الكافي في أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي في أفريقيا.

٤٦ - وقد عقدت الدورة الثانية عشرة للمؤتمر خلال الفترة من ٧ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في جوهانسبرج، وتضمنت نتائجها إعلان جوهانسبرج بشأن البيئة من أجل تنمية مستدامة. وموجز الرئيس بشأن حوار السياسات الوزاري وثمانية مقررات، وبرنامج عمل إشاري لفترة السنتين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، وتقرير الدورة. وقد اتخذت مقررات بشأن بعض المسائل مثل تنفيذ خطة العمل المعنية بمبادرة البيئة لدى الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، وتغير المناخ، والنظام الداخلي للمؤتمر، وحالة الصندوق الاستئماني العام للمؤتمر واستخدامه، وإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، والتعليم البيئي والتعلم المدعم بالتكنولوجيا، ويوم البيئة في أفريقيا، والتوقعات البيئية في أفريقيا. ويقع المقرر المتعلق بتغير المناخ في جزئين يغطيان كلاً من استعدادات أفريقيا لتحديد موقف تفاوضي مشترك بشأن النظام الدولي الشامل لتغير المناخ بعد عام ٢٠١٢، والإطار الشامل لبرامج تغير المناخ في أفريقيا.

٣ - تقديم الدعم لمجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه

٤٧ - يواصل اليونيب تقديم الدعم التقني والمالي لمكتب المجلس (والمعروف بدلاً من ذلك باللجنة التوجيهية) والعمليات التشاورية للجنة الاستشارية التقنية. ولهذا الغاية، قدم اليونيب الدعم لتنظيم الدورة العادية السادسة لمجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه التي عقدت في برازافيل في أيار/مايو ٢٠٠٧. وتضمن ذلك دعم الاجتماعات التحضيرية للجنة الاستشارية التقنية واللجنة التنفيذية بالإضافة إلى استضافة الصندوق الاستئماني، الذي قدم جزءاً كبيراً من تكاليف هذه الاجتماعات. كما استضاف اليونيب اجتماع اللجنة التنفيذية للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ووفر الدعم لاجتماعها في ٢٠٠٨.

٤ - البيئة والصحة

٤٨ - عقد أول اجتماع مشترك بين الوزراء بشأن الصحة والبيئة في أفريقيا في ليرفيل خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، حيث ركز على الأمن الصحي من خلال البيئات الصحية. وكان الغرض من المؤتمر هو ضمان الالتزام السياسي بنهج متكامل إزاء السياسات، والتغيرات المؤسسية والاستثمارية اللازمة للحد من الأخطار البيئية على الصحة. وقد استضافت هذا المؤتمر حكومة الغابون واشتركت في تنظيمه منظمة الصحة العالمية واليونيب.

٤٩ - ودعا المشاركون منظمة الصحة العالمية واليونيب إلى الاشتراك في توفير الدعم بمشاركة الشركاء والمناخين الآخرين، لتنفيذ إعلان ليرفيل، وزيادة جهودهما في الدعوة وتعبئة الموارد وفي الحصول على استثمارات جديدة وإضافية لتعزيز التحالف الاستراتيجي بين الصحة والبيئة. وكان من المتوقع أيضاً من منظمة الصحة العالمية واليونيب مساعدة البلدان الأفريقية في تقاسم الخبرات وبناء

القدرات وإقامة آلية لرصد التقدم المحرز صوب الوفاء بالالتزامات التي قطعت أثناء المؤتمر من خلال استعراض نظير، وتنظيم المؤتمر الثاني قبل نهاية عام ٢٠١٠. وكان دعمهما ضروري لتنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات المعنية بالصحة والبيئة، وإقامة شبكة أفريقية لمراقبة الأمراض السارية وغير السارية ولا سيما تلك التي تحتوي على محددات بيئية.

٥ - دمج عمل اليونيب في أنشطة الاتحاد الأفريقي

٥٠ - أقام اليونيب صلات منتظمة مع الاتحاد الأفريقي من خلال مكتب المفوض الخاص بالاقتصاد الريفي والزراعة. ويواصل مكتب الاتصال الخاص باليونيب في أديس أبابا تيسير هذه العملية. واشتركت المنظمتان في الاجتماعات الدستورية لكل منهما وتعاونتا في العمل لدعم المنديات الوزارية والمشاريع والعمليات الإقليمية النوعية. وزار المدير التنفيذي لليونيب المقر الرئيسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وكفل التزاماً على مستوى عالٍ في كل من الاتحاد الأفريقي واليونيب بالتعاون الوثيق فيما يتعلق بوضع السياسات والنهج الاستراتيجية إزاء التحديات البيئية الرئيسية التي تتضمن التعاون على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والدولية.

٦ - العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والتجمعات الاقتصادية دون الإقليمية

٥١ - تعمل مجموعات من وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا، تحت قيادة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، في سياق النهج المنسق لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها لدعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. ويقوم اليونيب بتنسيق القضايا البيئية ضمن المجموعة ٤ المتعلقة بالبيئة والسكان والتوسع العمراني التي يرأسها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٧ - التوقعات الإنمائية لأفريقيا

٥٢ - أعد اليونيب، خلال الفترة قيد إعداد التقرير، مطبوعاً بعنوان "أطلس البيئة المتغيرة في أفريقيا" الذي يوفر عرضاً جغرافياً للتغيرات البيئية في كل بلد من بلدان أفريقيا الثلاثة والخمسين باستخدام صور الأقمار الصناعية لبعض المواقع ومدعماً بصور فوتوغرافية أخذت على الأرض والنص السردي للمطبوع. ويكمل الأطلس تقرير التوقعات البيئية لأفريقيا، وصدر خلال الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٥٣ - وعقد اجتماع استهلاكي بشأن التقرير الثالث من التوقعات البيئية لأفريقيا في آب/أغسطس ٢٠٠٧ في القاهرة لوضع محور التركيز الرئيسي للتقرير مع مراعاة المداولات الحالية المتعلقة بالبيئة والتنمية في الإقليم الأفريقي وغير ذلك من العمليات العالمية. وتشمل العملية شبكة المعلومات البيئية لأفريقيا وأنشطة الإنذار المبكر. والجدير بالذكر أن الشبكة تمثل مبادرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي يجري تنفيذها بدعم من اليونيب لتعزيز عملية تبادل المعلومات والبنية التحتية للبيانات على المستويين الوطني ودون الإقليمي لدعم عملية "التوقعات البيئية لأفريقيا". وجرى توسيع التنفيذ ليشمل ٢٢ بلداً إضافياً مع تركيز خاص على بلدان "وحدة العمل في الأمم المتحدة" في أفريقيا (الرأس الأخضر، موزامبيق،

رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة). وتدعم الشبكة تنفيذ عمليات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومبادرة الفقر والبيئة في بلدان "وحدة العمل في الأمم المتحدة".

٥٤ - وعقد اجتماع لوضع نموذج جامعي ومنهج دراسي للاستخدام في التوقعات البيئية لأفريقيا كجزء من البرنامج الخاص بتعميم البيئة والاستدامة في الجامعات الأفريقية.

٨ - مبادرة الفقر والبيئة

٥٥ - مبادرة الفقر والبيئة التي يشترك في إدارتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيب، شراكة عالمية للأمم المتحدة لتعميم البيئة في عمليات التنمية القطرية. وتنفذ هذه المبادرة في تسعة بلدان أفريقية - بوركينافاسو، وكينيا، وملاوي، ومالي، وموريتانيا، وموزامبيق، ورواندا، وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وخلال الفترة قيد إعداد التقرير، أحرزت المبادرة تقدماً كبيراً. فعلى سبيل المثال، تضمنت استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في رواندا، التي هي إحدى البلدان الرائدة "لوحدة العمل في الأمم المتحدة" البيئة بوصفها قضية تحظى بالأولوية. وعلى ذلك، فإن إطار مساعدة الأمم المتحدة الإنمائية لرواندا تضمن البيئة بوصفها إحدى مجالات الأولوية. وتقدم فرقة المبادرة دعماً قوياً لموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة اللتين هما أيضاً من البلدان الرائدة في "وحدة العمل في الأمم المتحدة". كما اشترك اليونيب في وضع برامج مشتركة بشأن أنشطة مكافحة الفقر والبيئة في موريتانيا في إطار صندوق إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - العملية الرائدة لوحدة العمل في الأمم المتحدة

٥٦ - الرأس الأخضر، وموزامبيق، ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة هي البلدان الأفريقية المشتركة في مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة". وقد قطعت هذه البلدان أشواطاً بعيدة في تحويل رؤية شاملة للاتساق الأسهل على النحو الوارد في فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، إلى واقع محدد على المستوى القطري. ويشترك اليونيب في تنفيذ هذه المبادرة في البلدان الأربعة من خلال ضمان إدراج القضايا البيئية في البرامج القطرية المشتركة.

٥٧ - وقد انخرط اليونيب، بوصفه عضواً في فرقة الأمم المتحدة في كينيا، في عملية وضع إطار الأمم المتحدة الثالث للمساعدة الإنمائية لكينيا. وكان من نتيجة ذلك إدراج القضايا ذات الصلة بالبيئة في خطة التنمية لكينيا للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٣.

١٠ - تقديم الدعم للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

٥٨ - يواصل اليونيب تقديم الخدمات الاستشارية القانونية في سياق عمليات وضع الصكوك البيئية القانونية. وعقد العديد من طلبات العمل للهيئة القضائية على المستويين الوطني ودون الإقليمي. فعلى سبيل المثال، عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في داكار حلقة عمل دون إقليمية تحت رعاية اليونيب لوضع فهم مشترك للمفاهيم والمنهجيات ذات الصلة بالقانون البيئي فيما يتعلق بالقضاة والمستشارين القضائيين في إقليم الساحل الفرعي.

٥٩ - وعقدت حلقة عمل إقليمية عن التشريعات والاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات في نيروبي خلال أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وكان جدول الأعمال الرئيسي لهذه الحلقة التي نظمت بالتعاون مع أمانات اتفاقية بازل، واتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم على بعض المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة المتداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، يتمثل في تحديد المتطلبات المتعلقة بالتشريعات والأطر التنظيمية الوطنية، لتنفيذ الاتفاقات المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة. كما يواصل اليونيب تزويد الحكومات بناء على طلبها بالخدمات الاستشارية المتعلقة بالقانون البيئي لوضع وتعزيز وتوحيد التشريعات في مختلف مجالات القانون البيئي. وخلال الفترة قيد إعداد التقرير، أوفدت بعثات تقييم الاحتياجات إلى كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا لمناقشة حالة التشريعات البيئية وتطبيقها ولتقييم المساعدة التقنية اللازمة في مجالات القانون البيئي في ضوء المشاكل البيئية التي تؤثر في البلدان، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أسهمت بعثة ثانية لليونيب، أوفدت إلى كينشاسا، في صياغة تشريع إطار حماية البيئة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٠ - وفي أفريقيا أيضاً، نفذت جميع الأنشطة المتوقعة في إطار المرحلة الثانية من الشراكة من أجل وضع القانون البيئي في أفريقيا. وواصلت الشراكة تعاونها مع الحكومات الأفريقية وخاصة بلدان المشاريع الثلاثة عشرة - بوتسوانا، بوركينا فاسو، كينيا، ليسوتو، ملاوي، مالي، موزامبيق، النيجر، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، سوازيلند، أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة - وكذلك مع آخرين من بينهم الموظفين الحكوميين، والمحامين، والقضاة، والمحاضرين، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء الماليين، وموظفي الإنفاذ، والشرطة، ورجال الصناعة ومديري البيئة، لبناء وتعزيز القدرات لوضع وتوحيد التشريعات والمؤسسات البيئية على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

٦١ - وقدم اليونيب، من خلال برنامج مساعدات الامتثال في فرع الإجراءات المتعلقة بالأوزون التابع لشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في اليونيب، الدعم لبناء القدرات، والدعم التقني المتخصص (من خلال التدريب ووضع السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي) للبلدان الأفريقية للامتثال لالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وهناك شبكتان إقليميتان لموظفي المواد المستنفدة للأوزون في البلدان الأفريقية الناطقة بالإنجليزية وتلك الناطقة بالفرنسية، توفران منتديات منتظمة لموظفي الأوزون الوطنيين لتبادل الخبرات وتنمية المهارات وتقاسم الأفكار مع نظرائهم من البلدان النامية والمتقدمة. كما قدمت مساعدات خاصة للبلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية ولا سيما من خلال الدورات الخاصة والاجتماعات والمناقشات الجماعية بالإضافة إلى البعثات إلى تلك البلدان.

٦٢ - وقد اعترف بأن بناء قدرات البلدان الأفريقية على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف يشكل أحد التحديات ذات الأولوية لتحقيق التنمية المستدامة في الإقليم. وفي هذا الصدد، قدم اليونيب دعماً تقنياً لإعداد المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي بشأن بناء القدرات على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في أفريقيا. وسوف يتضمن المشروع توفير المساعدات التقنية والتدريب وخدمات الدعم السياساتي والاستشاري لتعزيز قدرات البلدان على الوفاء بالتزاماتها في إطار هذه الاتفاقات.

٦٣ - وعقد الاجتماع المشترك لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التعاون من أجل حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية في غرب ووسط الإقليم الأفريقي، والاتفاقية الخاصة بحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية في شرقي الإقليم الأفريقي (اتفاقية أبيدجان ونيروبي) في جوهانسبرج يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وكان الهدف من الاجتماع هو توفير منبر للأطراف المتعاقدة وغيرهم من أصحاب المصلحة لمناقشة واقتراح التدابير الملائمة لمنع ومعالجة التلوث الساحلي والبحري من المصادر البرية وغيرها من مصادر التلوث. وعلاوة على ذلك، عقد اجتماع استثنائي لخبراء الأطراف المتعاقدة في اتفاقية أبيدجان بالاقتراع مع الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعنى بالبيئة في جوهانسبرج في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ للنظر في التوصيات الخاصة بتنشيط اتفاقية أبيدجان، والبت في هذه التوصيات.

٦٤ - وعقدت حلقة عمل تدريبية في إطار الاتفاق الخاص بصون الطيور المائية المهاجرة الأفريقية والأوروآسيوية لبناء وتعزيز قدرات مفاوضي الاتفاق من أفريقيا الناطقة بالإنجليزية بشأن قضايا الصون ذات الأهمية لبلداتهم. كما كان الغرض منها هو الوفاء باحتياجات الأعضاء وتحضيرهم للاجتماع الرابع للأطراف في الاتفاق الذي عقد في أنتاناناريفو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٦٥ - ووضعت أدوات وكتيبات مختلفة لاستكمال دورات التفاوض البيئية المتعددة الأطراف وغير ذلك من مبادرات بناء القدرات، بما في ذلك القانون الدستوري: إضفاء القوة على المبادئ الجوهرية في أفريقيا، التي صدرت طبعها الثانية الآن مع قرص مدمج للاسترجاع فقط CD-ROM يتضمن نصوص الدساتير الوطنية في البلدان الأفريقية، وأعدت هذه الطبعة في شراكة مع معهد القانون البيئي.

١١ - التعليم البيئي

٦٦ - يعمل اليونيب لدعم أهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥ - ٢٠١٤. واضطلع اليونيب، في المؤتمر العالمي للتعليم البيئي الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في دربان، جنوب أفريقيا، بدور رئيسي كما قدم الدعم لمشاركة ١٣ أستاذاً من أفريقيا من النشطين في الشراكة المتعلقة بتعميم البيئة والاستدامة في الجامعات الأفريقية. وفي وقت مبكر من العام، حضر ٣٥ أستاذاً ومحاضراً جامعياً في مختلف الميادين من ١٢ بلداً أفريقياً اجتماعاً لفريق خبراء في نيروبي لاستعراض وثيقة مشروع ووضع صيغتها النهائية للاستخدام في جمع الأموال.

٦٧ - وهذه الشراكة عبارة عن مبادرة اتخذها اليونيب وشركائه لتعميم الشواغل البيئية والخاصة بالاستدامة في وسائل التعليم والبحوث وإشراك المجتمع المحلي وإدارة الجامعات في أفريقيا. وقد نفذت الشراكة بنشاط، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٦، في ٨٠ جامعة في ٢٩ بلداً أفريقياً. وعلاوة على ذلك، ألقى ممثلو اليونيب محاضرات عن القضايا المواضيعية ذات الأولوية بهدف استثارة الوعي والتأثير في المناهج الدراسية صوب الشواغل البيئية والمتعلقة بالاستدامة.

٦٨ - واستضاف اليونيب، في تعاون مع الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية ومنظمة رامبول ناتورا، برنامجاً دولياً للتدريب في استكهولم من ٧ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي. ويضم البرنامج الآن ٤٥ مشاركاً من ٣١ بلداً

أفريقياً. ويقوم المشاركون حالياً بعملية تنفيذ لمشاريع للتغيير تتراوح بين المناهج الدراسية (جامعة مبارارا للعلوم والتكنولوجيا) والدورات الجديدة (جامعة كيب تاون وجامعة نيروبي)، وإنشاء جامعات جديدة (مؤسسة جامعة سيشيل) واستخدام الطلاب كعوامل تغيير (جامعة أبوفامي اوولوز).

٦٩ - واستخدمت أدوات ومعدات التدريب على التعليم البيئي التي وضعها اليونيب في التأثير في تغيير السياسات في البرامج الأكاديمية. ووضع اليونيب، في شراكة مع مؤسسة البيئة الدولية، دورة تحت عنوان "المجتمعات المستدامة - أفريقيا" وهي دورة متعددة التخصصات صممت لمساعدة الأفراد على فهم الصلات بين قضايا الموارد البشرية المتنوعة والموارد الطبيعية.

٧٠ - ويعكف اليونيب، منذ شباط/فبراير ٢٠٠٨، على إنشاء المركز الكيني للتعليم الإلكتروني وعنصره المتعلق بالبيئة. ويقدم المركز أشكال تآزر بين أصحاب المصلحة للترويج لتوافق الآراء والتعاون فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام في التعلم الإلكتروني من خلال إقامة الشراكات مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

٧١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، نظم اليونيب ومنظمة بناء القدرات الدولية، ألمانيا، أول دورة للتعلم الإلكتروني بالممارسة لعشرين مؤسسة كينية من بينها الهيئة الوطنية لإدارة البيئة. ومنظمة بناء القدرات الدولية منظمة غير ساعية للربح لديها عمليات في كافة أنحاء العالم مكرسة لتنمية الموارد البشرية والتدريب المتقدم والحوار.

٧٢ - ودورة "لقاء الشباب من أجل الاستدامة" عبارة عن دورة مكثفة لمدة أسبوعين للمستوى العالي من الطلبة الجامعيين، وطلبة الدراسات العليا للتداول بشأن دورهم بوصفهم قادة المستقبل في البحث عن حلول سليمة للتنمية المستدامة. وقد صممت هذه الدورة بصورة خاصة للطلبة الأفارقة للنقاش وتبادل الأفكار والخبرات ولوضع مشاريع التغيير التي تستهدف قضايا التنمية المستدامة التي تواجه القارة. وقد عقدت دورة عام ٢٠٠٧ في جامعة إيجرتون في كينيا.

٧٣ - وفيما يتعلق بتغيير السياسات، اعتمد المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة خلال دورته الثانية عشرة التعليم البيئي والتعليم المعتمد على التكنولوجيا في أفريقيا من خلال مقرره الذي دعا فيه اليونيب إلى توفير التوجيه الاستراتيجي والخدمات الاستشارية التقنية في مجال بناء قدرات البلدان الأفريقية على إجراء تقييم لاستراتيجيات التعليم البيئي القائمة، ووضع استراتيجية لتعميم التعليم البيئي في المؤسسات الحكومية ومواصلة وضع خطة عمل للتعليم المعتمد على التكنولوجيا.

١٢ - إشراك المجتمع المدني بما في ذلك البرلمانين والصحفيين والأطفال والشباب

٧٤ - يعتبر مشاركة أفرقة المجتمع المدني الرئيسية عنصراً أساسياً في التوصل إلى توافق في الآراء على المستويين العالمي والإقليمي وفي بناء العمليات الخاصة بالمداورات السياسية. وخلال الفترة قيد إعداد التقرير، نظم اليونيب الاجتماعات التشاورية التقليدية للمجتمع المدني كجزء من دورته العالمية لمنتدى المجتمع المدني.

٧٥ - وعقد حوار بين البرلمانين والقطاع الخاص بشأن التنمية الاقتصادية والزراعة في شرق أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى يومي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في نيروبي، بواسطة رابطة البرلمانين

الأوروبية بشأن أفريقيا وبدعم من اليونيب. وقدم اليونيب دعماً فنياً لدورة آب/أغسطس ٢٠٠٨، التي عقدت في نيروبي، لمنتدى رابطة البرلمانين الأوروبية بشأن تغير المناخ والأمن الغذائي. وكانت النتيجة الرئيسية لهذا الاجتماع في شكل إعلان بشأن أفريقيا وتغير المناخ وفعالية المعونة. وهذه الرابطة عبارة عن منظمة غير حكومية دولية تدعم البرلمانات في أفريقيا وتعمل على إبقاء أفريقيا في موقع متقدم من جدول الأعمال السياسي لأوروبا.

٧٦ - وواصل اليونيب تقديم الدعم للشبكة الأفريقية للصحفيين المختصين بشؤون البيئة كوسيلة لإقامة الشراكات والتحالف الاستراتيجي القوي مع أجهزة الإعلام دعماً لبرنامج الرامي إلى إزكاء الوعي العام في الإقليم الأفريقي. وعقد العديد من حلقات العمل للصحفيين بما في ذلك حلقات عمل رفيعة المستوى في كيجالي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وفي نواكشوط في شباط/فبراير ٢٠٠٨ وفي باماكو في أيار/مايو ٢٠٠٨. ونظمت حلقات عمل أخرى لأجهزة الإعلام في سياق مبادرة الجمارك الخضراء وخلال إصدار تقرير توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية في ياوندي وفي سياق الاجتماع المشترك لشبكات الأوزون الناطقة بالفرنسية والناطقة بالإنجليزية في أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في كوتونو.

٧٧ - وتعتبر منظمات الأطفال والشباب من الشركاء الرئيسيين في جهود التوعية بالبيئة التي يبذلها اليونيب. وفي هذا الصدد، نظم مؤتمر تحضيرى لشبكة شباب تونزا يومي ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧ في نيروبي تمهيداً لعقد مؤتمر تونزا الدولي للشباب. واتفق المشاركون على موقف موحد من منظور شبابي بشأن قضايا تغير المناخ، والطاقة المتجددة، والالتزام البيئي. ونظم اجتماع مماثل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في نيروبي، وقد عقد في الكاميرون من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ مؤتمر تونزا الإقليمي للأطفال حضره أكثر من ٣٠٠ طفل من البلدان الأفريقية وناقش المشاركون القضايا ذات الأهمية لأفريقيا وهي الغابات والتنوع البيولوجي والمياه وتغير المناخ والأمن الغذائي والصحاري والأراضي الجافة.

١٣ - المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

٧٨ - واصل اليونيب تقديم الدعم لحلقات العمل التخطيطية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن تعميم القضايا الشاملة في مشاريع وبرتوكولات المؤتمر. وتمثل دور اليونيب في تقديم المدخلات التقنية التي تهدف إلى تعميم البيئة بوصفها قضية شاملة في اجتماعات مجموعات المؤتمر، وساعدت بلدان المؤتمر في ضمان إدراج الضرورات البيئية في مرحلة تنفيذ المشاريع. بما في ذلك على المستوى الوطني، وتقديم الدعم التقني للاجتماع الإقليمي المشترك بين الوزراء المنبثق عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

هاء - المواد الضارة والنفايات الخطرة

٧٩ - يتمثل هدف اليونيب كجزء من جهود الأمم المتحدة الأشمل للتخفيف من التأثيرات البيئية والصحية للمواد الضارة والنفايات الخطرة، في تعزيز التحالفات الاستراتيجية مع جميع أصحاب المصلحة للترويج للسلامة الكيميائية في إطار نهج متسق لدورة الحياة ووفقاً لأهداف النهج الاستراتيجي

للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ونتيجة لهذه الجهود، عمل العديد من البلدان الأفريقية بنشاط في أنشطة بناء القدرات الأولية لتنفيذ النهج الاستراتيجي من خلال تعيين نقاط اتصال وطنية ووضع خطة عمل إقليمية أفريقية وتقديم طلبات تمويل المشاريع في إطار برنامج البداية السريعة وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة.

١ - موجز الأنشطة

٨٠ - وضع اليونيب برنامج شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن دمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في الخطط الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وبدأ البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في أوغندا وزامبيا. وقد تُدرج بلدان أخرى في مرحلة لاحقة رهناً بتوافر الموارد.

٢ - إدارة النفايات

٨١ - واصل اليونيب، بدعم من الحكومة النرويجية، إكمال تمويل من الصندوق الاستئماني الياباني وصندوق البيئة، تنفيذ مشروع إيضاحي رائد عن الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في ماسيرو. وتغطي خطط الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة جميع مصادر النفايات بما في ذلك نفايات البلديات والصناعة وجميع مراحل سلسلة إدارة النفايات بما في ذلك التقليل من حجمها وفرزها لأغراض إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، والجمع والنقل، والفرز لأغراض استرجاع المواد، والمعالجة واسترجاع الطاقة والتخلص النهائي باستخدام غازات مقابل النفايات. وتمشياً مع خطة بلي الاستراتيجية بشأن دعم التكنولوجيا وبناء القدرات ينصب التركيز على بناء قدرات الشركاء المحليين لكي يتمكنوا من القيام بمشاريع مماثلة للمدن الأخرى في بلدانهم وأقاليمهم.

٨٢ - وفي عام ٢٠٠٧، أصدر اليونيب توكيفاً بإجراء دراسة عن التأثيرات البيئية والمتعلقة بالصحة العامة لموقع داندورا لدفن النفايات في نيروبي. وفحصت الدراسة ٣٢٨ طفلاً وشاباً يعيشون بالقرب من موقع دفن النفايات، ووجدت ارتفاعاً شديداً في التلوث بالمعادن الثقيلة مثل الرصاص والكاديوم والزرنيق حيث تجاوز في كثير من الأحيان المستويات المقبولة دولياً. وتعهد اليونيب، لدى إصدار التقرير، بتقديم الدعم لمجلس مدينة نيروبي في إقامة نظام للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، بالاقتران مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويعمل اليونيب الآن مع المسؤولين في مدينة نيروبي في تنفيذ الخطوات التالية المتعلقة بموقع داندورا لدفن النفايات، وبصورة أشمل في تحسين نظام إدارة النفايات في نيروبي الذي يأخذ في الاعتبار الاهتمامات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

٣ - النهج الاستراتيجي للإدارة البيئية الدولية للمواد الكيميائية

٨٣ - يقوم عشرون بلداً أفريقياً بوضع خطط عمل وطنية ذات صلة بالنهج الاستراتيجي والأنشطة المتعلقة بها في إطار برنامج البداية السريعة بدعم من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ويشارك بلدان أفريقيان آخريان في مشاريع تهدف إلى تعميم إدارة المواد الكيميائية في التخطيط الإنمائي الوطني بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيب. وتنفذ

المنظمات غير الحكومية مشاريع ممولة من برنامج البداية السريعة في بلدين أفريقيين. وجرى تشكيل فريق أساسي أفريقي لتيسير تنفيذ الإقليم للنهج الاستراتيجي، ويتضمن تمثيلاً للمنظمات الإقليمية.

٨٤ - وعقد اجتماع إقليمي بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي خلال الفترة من ١٤ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، للتحضير للدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في عام ٢٠٠٩.

واو - كفاءة الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامان

٨٥ - يتمثل هدف اليونيب في هذا المجال المواضيعي في ضمان إنتاج الموارد الطبيعية وتصنيعها واستهلاكها بطريقة أكثر استدامة من الناحية البيئية. ويجري نتيجة لهذه الجهود الاعتراف في أفريقيا بالتدرج بالاستهلاك والإنتاج المستدامين إلا أنه ما زال أمام الإقليم شوطاً بعيداً قبل أن يطبق المفهوم ويدرج بصورة كاملة في ممارسات الحياة اليومية.

١ - موجز الأنشطة

٨٦ - والإطار الخاص بالترويج للاستهلاك والإنتاج المستدامين هو عملية مراکش المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تمثل جهداً عالمياً دعت إليه خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ لوضع إطار برامج مدته عشر سنوات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد وضع البرنامج الأفريقي لتيسير مشاركة أفريقيا النشطة كإقليم في عملية مراکش. وفيما يلي بعض الأنشطة الرئيسية التي نفذت خلال الفترة قيد إعداد التقرير في إطار البرنامج الأفريقي.

٢ - وضع برنامج للاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الوطني ونطاق المدن

٨٧ - نفذ نشاط رائد لوضع برنامج للاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الوطني والمحلي، وقدمت المساعدة لأربعة بلدان أفريقية رائدة. وكانت المدن والبلدان الرائدة هي القاهرة وموبوتو على مستوى المدن وموريشيوس وجمهورية تنزانيا المتحدة على المستوى الوطني. وعقدت في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ حلقة عمل إقليمية بشأن وضع برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الوطني ومستوى المدن، وفي ذات الوقت، بدأ العمل في مشروعين لإعداد خطط عمل عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مصر وموزمبيق.

٣ - وضع آلية للتوسيم الإيكولوجي لعموم أفريقيا

٨٨ - بدأت فرقة العمل المعنية بالتعاون مع أفريقيا التابعة لعملية مراکش تنفيذ مشروع عن التوسيم الإيكولوجي في أفريقيا تحت إشراف الحكومة الألمانية وفي تعاون وثيق مع اليونيب. وأجريت عملية تقييم مفصلة لمبادرات التوسيم الإيكولوجي القائمة ذات الصلة بالإقليم وأعد تقرير موجز وعمم على المنتديات السياسية الإقليمية بما في ذلك مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالبيئة. كما أعدت وثيقة استراتيجية تناول الوظائف الرئيسية والهياكل المؤسسية للآلية من خلال عمليات تشاورية مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة الأفريقية للتوحيد القياسي.

٨٩ - وأعتمد معيار المنتجات العضوية في شرق أفريقيا بدعم تقني ومالي من اليونيب وشركائه من مجلس وزراء جماعة شرق أفريقيا بوصفه المعيار الطوعي الرسمي لجماعة شرق أفريقيا. ومن المتوقع أن يعزز ذلك من التجارة بالمنتجات العضوية وتنمية سوقها في الإقليم وإزكاء الوعي بالزراعة العضوية بين المزارعين والمستهلكين والتوصل إلى موقف توافضي موحد يساعد مزارعي المنتجات العضوية في شرق أفريقيا على الوصول إلى أسواق التصدير والتأثير في عمليات وضع المعايير العضوية الدولية.

٤ - المادة المستديرة الأفريقية الخامسة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٩٠ - نظمت المادة المستديرة الأفريقية الخامسة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في شكل حدث سابق على الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. واستعرض المشاركون التقدم المحرز في البرنامج الأفريقي، وحددوا أعمال المتابعة الرئيسية والاتجاهات المستقبلية، التي وافق عليها المؤتمر خلال دورته الثانية عشرة.

٥ - التحضير للجنة المعنية بالتنمية المستدامة

٩١ - بدأ العمل في عملية إعداد تقرير الاستعراض الإقليمي للاستهلاك والإنتاج المستدامين بوصفه من المدخلات في عملية التحضير الإقليمي للدورة الثامنة عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وأعدت هذا التقرير أمانة المادة المستديرة الأفريقية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين بتوجيه من اليونيب ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

٦ - الإنتاج الأنظف

٩٢ - ما زال إدراج النهج البيئية الوقائية يمثل أولوية لبرنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين لدى اليونيب. وأعد المشروع الممول من الدانمرك بشأن الوفرة في المياه في أفريقيا في قطاع مصانع الجعة أول تقييم على الإطلاق في أفريقيا لاستخدام المياه وفرص خفض استخدامها في قطاع مصانع الجعة. ويدعم هذا المشروع الآن شراكة جديدة بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا تهدف إلى بناء القدرات في الصناعة ولدى السلطات المحلية للاقتصاد في استخدام المياه في هذا القطاع.

٧ - الشراء المستدام

٩٣ - انتهى اليونيب من وضع الصيغة النهائية لبرنامج تدريب مشترك بين اليونيب ومنظمة العمل الدولية بشأن الشراء المستدام يهدف إلى بناء قدرات موظفي المشتريات، في الحكومات والوكالات الإنمائية بالدرجة الأولى، لفهم وتنفيذ ممارسات الشراء المستدام. كما نظم اليونيب مناسبة في تونس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لإزكاء الوعي بين البلدان الأفريقية بشأن الحاجة إلى بدء ممارسات الشراء المستدام للترويج للنهج بين قطاعات الأعمال الأفريقية. وعلاوة على ذلك، نظمت مناسبة تدريبية لمدة يومين بالاقتران مع فرقة عمل مراكز المعنية بالشراء العام المستدام، للمشاركين الأفارقة وذلك على هامش المادة المستديرة الأفريقية الخامسة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في جوهانسبرج.

٨ - السياحة المستدامة

٩٤ - ركزت أنشطة اليونيب في مجال السياحة المستدامة خلال الفترة قيد إعداد التقرير على معالجة تغير المناخ ويستجيب مشروع لمرق البيئة العالمية - اليونيب في أفريقيا بشأن توضيح وإستيعاب أفضل الممارسات والتكنولوجيات لخفض تأثيرات تخصيص الأراضي نتيجة للسياحة للقضايا التي حددت أثناء القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة والفريق المواضيعي المعنى بالنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والخاصة بالمياه العذبة التابع للشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا. ويسعى المشروع إلى بيان أفضل إستراتيجيات الممارسة للحد من تدهور البيئات البحرية والساحلية ذات الأهمية العابرة للحدود نتيجة لأشكال التلوث المختلفة وما يرتبط بها من تأثيرات. وثمة مشروع آخر بتمويل من مرفق البيئة العالمية عن الحد من التأثيرات البيئية الناجمة عن السياحة الساحلية من خلال تطبيق تغييرات في السياسات وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أطلق أثناء الاجتماع المشترك لمؤتمر الأطراف لاتفاقيتي أبيدجان ونيروبي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وكجزء من تنفيذ برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين لمابوتو، نظمت دورة تدريبية مكثفة استغرقت أسبوعين لقطاع أعمال السياحة والعاملين فيه في مابوتو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقدمت المساعدة للصناعات المشاركة لوضع وتنفيذ خططها الخاصة بإدارة قطاعات كل منها بصورة مستدامة.

٩ - المدن المستدامة

٩٥ - وضع اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إطاراً مشتركاً للتعاون الطويل الأجل استناداً إلى ولايتي وخريرات وأنشطة كل من المنظمين. وفي عام ٢٠٠٨ تعاونت المنظمتان بالاقتران مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في إعداد تقرير عام ٢٠٠٨ عن حالة المدن الأفريقية. وبعد أن أجرى التقرير تقييماً لحالة المدن الأفريقية، تناول الاتجاهات في التوسع العمراني والإنتاجية والحركة والاستدامة البيئية.

٩٦ - وفي نيروبي، التي تضم المقر الرئيسي لليونيب، تواصل تنفيذ برنامج حوض نهر نيروبي. ويركز البرنامج على استعادة السلامة البيئية لمستجمعات مياه نيروبي وأهارها الرئيسية لتوفير سبل المعيشة والصحة المحسنين (وخاصة للفقراء)، وتعزيز التنوع البيولوجي، وضمان الإمداد المستدام بالمياه للاستخدامات المنزلية والصناعية والترويحية وفي حالات الطوارئ. وحدد البرنامج أربعة أهداف رئيسية هي: عروض توضيحية للكيفية التي تسهم بها العوامل الصناعية والاجتماعية والاقتصادية في تلويث أهار نيروبي، وزيادة الحصول على المعلومات والإرشادات لمعالجة التلوث وأسبابه، ولبناء قدرات أصحاب المصلحة للتصدي للتحديات البيئية ولتحسين جودة المياه والبيئة في حوض النهر.

١٠ - التمويل وأفريقيا

٩٧ - يتراوح أعضاء فرقة العمل الأفريقية المعنية بمبادرة التمويل لدى اليونيب بين المصارف التجارية والإئتمانية، ومديري الأصول، يحدوهم هدف مشترك يتمثل في تحديد النهج المؤدية إلى استدامة القطاع المالي في أفريقيا. وقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ تقريراً بعنوان "الخدمات المصرفية لتحقيق القيمة: نهج جديد إزاء مخاطر القروض في أفريقيا". وعلاوة على ذلك،

عقدت فرقة العمل الأفريقية المعنية بمبادرة التمويل لدى اليونيب، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ مائدتها المستديرة الأفريقية الاستهلاكية بشأن التمويل المستدام في نيروبي. وتركزت المناقشات على مفاهيم التمويل المستدام، ومكنت المشاركين من اكتساب فهم أفضل للردود المحتملة من جانب قطاع التمويل.

٩٨ - ويجري العمل أيضاً لتوفير التوجيه للتغلب على العقبات وزيادة التمويل التجاري الصغير النطاق واستثمارات المنشآت الصغيرة المستدامة في أفريقيا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ اشتركت مبادرة التمويل لليونيب وفرقة التمويل المستدام لدى الصندوق العالمي للطبيعة في استضافة حلقة عمل دورية في جنيف بشأن التمويل المبتكر للمنشآت التجارية الصغيرة المستدامة في أفريقيا.

زاي - التحديات

٩٩ - على الرغم من الإنجازات المشار إليها أعلاه، ما زال برنامج اليونيب في أفريقيا يواجه عدداً من التحديات فيما يقوم به من تسليم وذلك أساساً نتيجة لمحدودية قدرات الموارد البشرية والمالية، فإن نقص الدعم التمويلي من صندوق البيئة في اليونيب يفرض تهديداً خطيراً لتحقيق النتائج المتوقعة والأكثر أهمية للوفاء بتوقعات الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين.

١٠٠ - وثمة تحدٍ رئيسي آخر يتمثل في تجزئة التسليم ونقص الاتساق. فعدم وجود قواعد واضحة للمشاركة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية يسهم في تنفيذ برنامج العمل بطريقة أقل تنسيقاً. وعلاوة على ذلك، فإن البرنامج في أفريقيا يعتمد على المشاريع مع كتالوج للعديد من الأنشطة. وثمة حاجة إلى نهج برامجي. موارد كافية لتنفيذ البرنامج. فالتنفيذ المتساق لبرنامج عمل اليونيب يتطلب أيضاً تحديداً للأولويات القطرية والإقليمية من القاعدة إلى المستويات العليا، وإدراج ذلك في عمليات التخطيط الشاملة في اليونيب، والدعم من "أعلى إلى القاعدة" لرصد التنفيذ.

حاء - الدروس المستفادة

١٠١ - كان من المهم لليونيب أن ينخرط مع المنتديات الوزارية الإقليمية. وتعاون اليونيب بصورة وثيقة في إنشاء وعمل المنتديات الإقليمية لوزراء البيئة والمياه والطاقة وقدم الدعم النشط لها بصفته أمانة في بعض الحالات. ومن ثم تيسر زيادة الحوار من أجل السياسات والتعاون على المستوى الإقليمي. وقد أسهم ذلك أيضاً في دمج شواغل السياسات العامة في مجال البيئة مع الأولويات والقضايا الناشئة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية، وتحقيق التجانس بين الأهداف، ونهج مشترك في المنتديات الدولية وبرنامج عمل مشترك ضمن الجهود الأخرى.

١٠٢ - ويشكل التنسيق والتعاون فيما بين شعب اليونيب بما في ذلك مع أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف عنصراً أساسياً في تسليم برنامجه في الإقليم. ويتعين تعزيز التكامل بين عمل شعب اليونيب ومكاتبه الإقليمية حتى يتسنى تعميم تسليم البرنامج بصورة قريبة من الأولويات الإقليمية.

١٠٣ - وثمة درس مستفاد آخر يتمثل في الأهمية الحاسمة لإقامة وتعزيز الشراكات التي يمكن أن تكون أداة في تسليم برنامج اليونيب في الإقليم بالنظر إلى محدودية موارد المنظمة ونقص وجودها على المستويات دون الإقليمية والوطنية.

طاء - الطريق إلى الأمام

١٠٤ - إن مشاركة اليونيب في عملية نهج "التسليم الموحد" والتي تهدف إلى تعزيز الاتساق والتنسيق في التسليم، وتوافق برنامج اليونيب مع الأولويات المواضيعية الشاملة الست المتضمنة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل والتعزيز المتوقع للمكاتب الإقليمية، توفر فرصاً ممتازة لإعادة تنسيق تسليم برنامج اليونيب في أفريقيا. ومن المتوخى أن تكون هناك، كطريق إلى الأمام، حاجة إلى صياغة برنامج عمل منسق لأفريقيا يستند إلى تحقيق النتائج، ويمكن أن يحقق تأثيرات أكبر في الإقليم.